

بغداد تدرس أماكن التدريب والاحتفاظ بـ ١٠ آلاف جندي

العراق بعد ٢٠١١: خطة جديدة لملف الأمن.. والأميركيون مرغمون على القتال

متابعة/ المدى

كشف ضابط رفيع المستوى في الجيش العراقي خطة لإدارة الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية.

وقال إن الخطة في مراحلها الأخيرة، ويعكف على وضعها عدد من قادة الأجهزة وسياسيون. وتحدد أماكن وجود المدرسين والمستشارين الأميركيين مع طاقم السفارة الأميركية بحدود ١٠ آلاف شخص فقط.

ويوجب الاتفاق الأمني المبرم بين العراق وأمريكا في ١٤ كانون الأول عام ٢٠٠٨ تلتزم الأخيرة بسحب قواتها من البلاد.

وأشار المصدر إلى أن الخطة الحكومية اعتمدت تقويمات ميدانية لواقع جاهزية قواتنا وفق التحديات المستقبلية، بناء على ما هو متوافر والحاجة إلى التدريب والتسليح والتجهيز.

ويصالح المسؤولون الأميركيون الاحتفاظ بـ ١٠ آلاف جندي كقوة قتالية تحسباً لأي طارئ، وتواجه هذه الرغبة رفض عدد من القوى بينها التحالف الوطني الذي شكل الحكومة.

وكشف المصدر عن بعض تفاصيل تقرير واقع جاهزية القوات الأمنية العراقية فقال إن التقرير تضمن تفاصيل لبيات ومعدات وأجهزة، وأشار إلى سيطرة أمنية على الأرض تصل إلى ٩٠ في المئة من القوات البرية بما فيها الشرطة.

وجاء في التقرير أن لدى الجيش ٧٠٠ دبابة متطورة من ضمنها ١٤٥ دبابة أبرامز القتالية، و٦٠ مروحية.

وشخص نقصاً في سلاح المخابرة (الإصطالات) وقدر نسبة جاهزيته قياساً إلى تشكيلات الجيش بـ ٣٤ في المئة.

وأكد التقرير أن العراق بحاجة إلى بناء قوته الجوية بكلفة ٣٠ بليون دولار لشراء طائرات مقاتلة من نوع فانتوم، وأخرى متصدية (اعتراضية) يصل عددها إلى أكثر من ٥٠ طائرة، ومقارومات أرضية ومدفعية وصواريخ أرض-جو، وأجهزة إنذار مبكر كلفتها ٢٠ بليون دولار، بالإضافة إلى شبكة رادارات

تغطي البلاد يراوح سعر الواحد منها بين ٥٠ إلى ٧٠ مليون دولار، وبكلفة إجمالية تتعدى ١٠ بلايين دولار.

ومع ضعف جاهزية القوات الأمنية العراقية وعدم اتخاذ الكتل السياسية موقفاً حاسماً من بقاء القوات الأميركية، قال المصدر إن رئيس الوزراء نوري المالكي كان يبلغ وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس في آخر زيارة له لبغداد إن تحديد مستقبل قواتكم في يد القوى السياسية إن استطعتم إقناعها بما ترغبون فيه. أما أنا فأواجه ضغطاً كبيراً من غالبية هذه القوى جميعها بدفع باتجاه جلاء كل قواتكم من أرض العراق.

ورهن الاتفاق الأمني بين الطرفين، أي التمدد لهذه القوات بطلب تقدم به الحكومة وفق اتفاق جديد يعقد بين الجانبين، فيما ينص الدستور العراقي على أن أي اتفاق عسكري مع دولة أخرى يصادق عليه البرلمان بنسبة ثلثي أعضائه.

ولفت المصدر إلى أن الحوارات التي سبقت وضع الخطة تناولت التحديات الأمنية المستقبلية المحتملة التي ستواجه البلاد، بينها

الاعتداءات الخارجية واستعدت أي محاولة من هذا القبيل من الدول العربية المجاورة واعتبرت التعرض لهجمات من إيران أو تركيا ضعيفة كون هاتين الدولتين دخلتا في شراكة إستراتيجية مع العراق في الجانب الاقتصادي وتخلان أكبر شريكين تجاريين له.

وتابع المصدر أن المشاكل الحقيقية المتوقعة بعد انسحاب هذه القوات هي في كيفية درء الأخطار المحتملة التي تهدد إمدادات النفط من جنوب العراق عبر الخليج العربي حيث يتم تصدير ٧٥ في المئة منه من خلال منصات تحميل وما ينتج من الخلافات بين المتخاصمين في كركوك والمناطق المتنازع عليها في إطار الاستفادة من شروط التدريب ضمن عقود التسليح والتجهيز مع أميركا وبريطانيا.

وعن الخريطة التي رسمتها الحكومة العراقية لمواجهة التحديات التي تم تشخيصها قال المصدر «جرى

وضع التصور الأولي لتوزيع مراكز التدريب التي تشرف عليها القوات الأميركية على الرقعة الجغرافية لسد الثغرات المشار إليها، عبر ٥ مراكز تدريب موزعة على النحو الآتي: مركز تدريب القوات البحرية على السفن الجديدة المتعاقد عليها مع أميركا وبريطانيا والمفترض تسليمها للعراق خلال الفترة المقبلة في القاعدة البحرية في أم قصر، ما يعزز إمكان الدفاع عن أنابيب النفط المتددة في الخليج وكذلك منصات التصدير، وفي كركوك بالإضافة

إلى تسريع تنفيذ إجراءات المادة ١٤٠، ستكون القاعدة الجوية فيها مركزاً لتدريب الطيارين والفنيين العراقيين، وفي الموصل سيكون هناك مركز لتأهيل القوات البرية أما قوات الشرطة فسيتم إعدادها في معسكر بسامية جنوب بغداد، وأخيراً تم اختيار معسكر التاجي شمال العاصمة لتدريب جنودنا على دبابات أبرامز.

وتجاوز سقف العشرة آلاف قد تزيد قليلاً، وهذا يشمل السلك الدبلوماسي والمدربين والمستشارين». وقالت صحيفة تايمز البريطانية إن القوات الأميركية في العراق وجدت نفسها مجبرة على العودة إلى العمليات القتالية قبل خمسة أشهر من موعد مغادرة ٦٤ ألف جندي البلاد يوم ٣١ كانون الأول القادم بعد أن قتل ١٨ فرداً من عناصرها مؤخراً. وبدلاً من أن تستمتع تلك القوات بعد تنازلي هادئ وتترك البلاد في النهاية إلى

قوات أمن عراقية قادرة على حفظ القانون والنظام، وجدت نفسها تحت النار مجدداً. وقالت صحيفة فويفر الأميركية الضوء الأخضر لما تبقى من قواتها في العراق لأخذ زمام المبادرة والبدء في تعقب المهاجرين. وتقول الصحيفة إن هناك أدلة على وقوع إيران خلف تلك الهجمات على الجنود الأميركيين، ورغم نفي طهران تلك الاتهامات فإن أسلحة متطورة قد تم تهريبها من إيران لاستهداف القوات الأميركية.

كي تضمن أن أي أميركي يخرج من العراق المجاور لإيران لن يعود أبداً. وكان وزير الدفاع الأميركي ليون بانينغا المعين حديثاً قد أبدى قلقه من ارتفاع وتيرة النشاط العسكري للمجموعات المتفرقة بالعراق. بانينغا الذي زار العراق مؤخراً أوضح للملكي أن على القوات العراقية اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لتلك النشاطات التي تستهدف الجنود الأميركيين، ولكنه أكد في الوقت نفسه أن جنوده سوف يكون لهم دور في لجم إيران.

وقالت الصحيفة إن هناك تقارير غير مؤكدة تفيد بمفاوضات لبقاء قوة أميركية يتراوح عددها بين خمسة وعشرة آلاف عسكري أميركي بالعراق لأغراض التدريب في مجالات الدفاع الجوي والطيران والتكامل الاستخباري. ورات الصحيفة أن الملكي يدرك أنه إذا كان يريد حماية حدود بلاده من جار شرس فعليه أن يمسأ الفجوات في تدريب قواته، وعند ذاك سوف يحتاج لمساعدة الأميركيين.

وسترسل الصحيفة بالقول إن مهمة الملكي في إبقاء جزء من القوات الأميركية مهمة يشوبها التعقيد حيث إن مقتدى الصدر حليفه السياسي الرئيسي والذي يعتمد عليه بشكل كبير في البقاء بالسلطة، ضد فكرة بقاء جزء من القوات الأميركية، ويريد أن يكون ٣١ كانون الأول موعداً لمغادرة جميع العسكريين الأميركيين العراق، وهدد بأن جيش المهدي سوف يبدأ بشن هجمات على الجنود الأميركيين إذا بقي أحد منهم في العراق.

كما يعطم الملكي أن طهران تنتظر قراره حول الموضوع، وما موجه الهجمات التي شنت على الأميركيين الأسابيع الأخيرة إلا تكتراً لا يمكن أن يواجهه الملكي إذا أجاز بقاء جزء من القوات الأميركية.

ويأمل الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن يخاطب شعبه بعد انسحاب قواته من العراق وفق الموعد المقرر، قائلًا إن الحرب على العراق قد انتهت، وليس المهمة أنجرت كما قال سلفه جورج بوش بشكل متسرع عام ٢٠٠٣.

الجماعات المسلحة لم تعد تعتمد الطرق البدائية ضد الأميركيين

البنّتاغون يدرس سلاحاً إيرانياً متطوراً في العراق

متابعة/ المدى

يشير خبراء ومحققون عسكريون أميركيون، يعملون في العراق على تتبع مصادر الصواريخ البدوية الصنع التي تستهدف القوات الأميركية المنتشرة هناك، إلى إيران تحديداً كمصدر أساسي لهذا النوع من الأسلحة.

وتقوم قوة طروادة الخاصة «بمهمات التحقيق المرتبطة بهذه المسألة في معسكر «فيكتوري» الأميركي قرب مطار بغداد، مستندة في بحثها المضني الى وسائل الطب الشرعي التي تكشف هوية منتج الصاروخ وتدل على المكان الذي صنع فيه.

وفيما يفضل العاملون في هذا المشروع إخفاء هوياتهم لأسباب أمنية، فإنهم يعرضون في المعسكر أنواعاً من الصواريخ التي تسببت مؤخراً بزيادة أعداد القتلى في صفوف القوات الأميركية، ساعين الى ابراز دور طهران في هذه الهجمات. وعرض أفراد الفرقة جهازاً اسطوانياً بطول ٦٠ سم وعرض ٤٠ سم لف بغطاء أبيض، وفيه أيضاً جهاز اسطواني اصغر حجماً.

ويقول أحد المحققين الأميركيين فيما تحجب ملامح وجهه الأساسية نظارات شمسية قاتمة إن «ما يقومون المسلحون به هو نزع رأس صاروخ

ووضع رأس حربي جديد مكانه يحتوي على محرك صغير... وغالباً ما تكون الرؤوس الحربية عبارة عن سخان للمياه محشو بعشرات الكليوغرامات من المواد المتفجرة.

ويوضح ضابط في الوحدة ذاتها أن «هذه الصواريخ والرؤوس الحربية لا تحمل شعار صنع في إيران، غير أنه من الممكن التعرف على المصدر من خلال العلامات الأساسية التي يحتويها الصاروخ او من شكله».

ويقول المتحدث باسم القوات الاميركية في العراق الجنرال جيفري بيوكانن ان الهجمات الصاروخية

المماثلة ظهرت اولاً في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، لكنها أصبحت أكثر فاعلية الآن.

ويبلغ معدل الهجمات اليومية في العراق حالياً ١٤ للهجمات محشو بعشرات الكليوغرامات من المواد المتفجرة. الى ان عدد هذه الهجمات كان يبلغ ٤٩ يومياً في ٢٠٠٨.

ومع ذلك، فإن حزيران الماضي كان أكثر الأشهر دموية بالنسبة للقوات الأميركية منذ ثلاث سنوات حيث كانت تخوض مواجهات مباشرة مع المتحاربين، حيث قتل ١٤ جندياً في هجمات منفردة بينهم ستة في يوم واحد بصاروخ بدائي الصنع.

ومنذ السادس من حزيران، قتل ١٧ جندياً أميركياً

في العراق. ويقول قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال لويد أوستن «نرى قذائف خارقة للدروع أكثر قوة، لكن الأخطر انهم المسلحون طوروا قدرتهم على الإطلاق واصابة الاهداف بدقة أكبر».

واعتبر أن «هذا الامر يشير الى ان هناك اشخاصا بخبرة استثنائية متورطون في مساعدة الجماعات المسلحة على تطوير هذه التقنيات والاجراءات التي تتبعها لاستخدام هذه الاسلحة». ويعتقد أوستن أن «تخرج فرقة التحقيق الخاصة لتجمع كل ما يمكن من أدلة تعثر عليها قبل ان تنقلها الى المعسكر الأميركي بهدف تحليل معطياتها، وفقاً لضابط في «قوة طروادة الخاصة».

وتؤخذ على الاخص بصمات الاصابع وأثار الحمض النووي حيث يتم تحليلها، فيما يجري فحص التركيبة الكيميائية للمتفجرة، بحسب ما يقول المصدر ذاته، مشيراً الى حوالي خمسين قارورة صغيرة محشوة كل منها بنوع مختلف من المتفجرات.

وتتحدث امرأة لباس مدني عن «علامات محددة تساعدنا على تحديد مصدر المتفجرة». ويشير بيوكانن الى ان «العديد من الهجمات التي رايناها مؤخراً تنسب وفقاً لخبراء الطب الشرعي الى كتائب حزب الله، وغالباً ما تتبناها هذه الكتائب بالفعل».

وتقول كتائب حزب الله على موقعها الإلكتروني إنها «منظمة جهادية» تتبنى «ثقافة المقاومة» وتشن في هذا الإطار «عمليات عسكرية جهادية» ضد القوات الاميركية في العراق.

ويؤكد الأميركيون ان هذه المجموعة تتلقى الدعم بالأسلحة والتحويل من إيران. ويضيف بيوكانن «لعلها المجموعة الاصغر، لكنها الاكثر انتظاماً فيما يتعلق بكيفية شن عملياتها». ويلفت الى ان «هذه الكتائب تقيم اتصالات مع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، حيث انها تحصل على معلومات استخباراتية من هذه القوة».

ويعد حوالى عام من وقف عملياته القتالية في العراق، أكد وزير الدفاع الأميركي ليون بانينغا في بغداد الإثنين ان الجيش الأميركي يخوض مجدداً معركة ضد المسلحين.

وقال بانينغا متحدثاً امام ١٥٠ جندياً في معسكر فيكتوري قرب مطار بغداد «علينا ان نتحرك في شكل احادي ضد تهديدات المجموعات المسلحة واننا نقوم بذلك».

واضاف «نحن قلقون جدا حيال موضوع ايران والاسلحة التي يقدمها هذا البلد للمتطرفين في العراق. خسرتنا جراء ذلك عددا كبيرا من الأميركيين ولا يمكننا ان نسمح باستمرار ذلك». ورفض المتحدث باسم الخارجية الايرانية رامين مهنايتريست الإثنين اتهامات وزير الدفاع الأميركي،

